

# قضايا الإصلاح الاقتصادي

## جمعيات الأعمال، ومناخ الأعمال، والنمو الاقتصادي: شواهد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال

### المقال في كلمات :

- يجري إلقاء الضوء على العلاقة بين جمعيات الأعمال، والنمو الاقتصادي، في الاقتصادات التي تشهد تحولاً في وسط وشرقي أوروبا، باستخدام منظور جديد يتمثل في تحليل الاقتصاد المؤسسي الحديث.
- بوسع جمعيات الأعمال الرامية إلى تعزيز الأسواق أن تسهم في إرساء أسس النمو الاقتصادي عن طريق تحسين مناخ الأعمال.
- تمثل أجندة الخطوات السبع للإصلاح، التي أعدها مركز المشروعات الدولية الخاصة، أداة قوية من شأنها تعزيز مشاركة جمعيات الأعمال في مجال صنع السياسات.
- توضح أمثلة الحالات المستمدة من برنامج مركز المشروعات الدولية الخاصة في كل من رومانيا وروسيا، الكيفية التي يتحقق بها إسهام جمعيات الأعمال في حل مشكلة جهود العمل الجماعي.



## مقدمة

وكان من نتائج عملية التحول في وسط وشرقي أوروبا خلال نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، بروز مجموعة جديدة من التساؤلات تتصل بالدور الذي يمكن لجماعات المصالح أن تلعبه. فمع شروع الدول في استكشاف الأسواق الحرة والآليات التي يتسنى الأخذ بها بعد ما جابهته من كوارث اقتصادية في ظل النظم الموجهة، برزت جماعات المصالح بوصفها الشريك الرئيسي في هذه العملية. وفي بعض الحالات، كانت الغرف التجارية التي أنشئت تحت إشراف حكومي تضطلع بدور الحارس للمصالح الداخلية للشركات في غمار العمليات السياسية. وفي حالات أخرى، كانت جمعيات الأعمال حديثة النشأة تسعى إلى إيجاد السبل التي تمكنها من حل مشكلة العمل الجماعي، فضلاً عن تمكينها من إشراك مشروعات القطاع الخاص الوليدة في عملية صنع السياسات.

ويبدو جلياً بصورة متزايدة مدى النجاح الذي أحرزته الدول التي عملت على إعادة هيكلة مؤسساتها الأساسية، وبناء مؤسسات جديدة.<sup>7</sup> وعلى سبيل المثال، فإن دول وسط وشرقي أوروبا تمضى قدماً في التحرك بصورة سريعة صوب تحقيق الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي، بينما تبدو دول وسط آسيا، ومثلها بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق، متجهة نحو الانعزال بشكل ملحوظ ومتزايد. وفي كثير من الحالات، لعبت جماعات المصالح بالقطاع الخاص دور الشركاء في جهود الإصلاح التي حالفها النجاح، إذ كانت تلك الجماعات بمثابة همزة الوصل بين القائمين على صنع السياسات واللاعبين بالمجال الاقتصادي، حيث كانت جمعيات الأعمال والغرف التجارية، تقوم بنقل المعلومات، والتوصيات المتصلة بمجالات الإصلاح من أصحاب ومديري أنشطة الأعمال، الأمر الذي أسهم في إيجاد بيئة مواتية للإصلاح. وعليه، لعبت تلك المؤسسات دور محركات النمو الاقتصادي والتنمية،

نادراً ما يجري تقديم جماعات المصالح بصورة إيجابية. فغالباً ما ينظر إلى تلك الجماعات بوصفها ساعية إلى تحقيق أحد أشكال إعادة التوزيع عن طريق العمليات السياسية، وذلك في سياق النظريات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق منها بعمليات التنظيم ووضع القواعد من جانب الدولة، وأعمال التفاوض والجهد الجماعي، والاضطلاع بالأنشطة الربعية. وعلى سبيل المثال، أطلق على النظرية الاقتصادية للتنظيم التي صاغها "ستيجلر" <sup>1</sup> Stigler، و"بيلتزمان" <sup>2</sup> Peltzman، اسم نظرية التنظيم بصيغة الاستحواذ، كي تعكس الفكرة المنطوية على حقيقة أن جماعات المصالح عادة ما تمارس تأثيرات على صناعات السياسات، وهو الأمر الذي يسفر عن استحواذ تلك الجماعات على جوانب عملية التشريع. <sup>3</sup> وعلى الرغم من أن أبحاث أولسن <sup>4</sup> Olson حول المنطق الكامن في ممارسات العمل الجماعي، اتسمت بالتركيز على دوائر العمل الداخلي لجماعات المصالح، فقد تبنى أيضاً وجهة نظر سلبية لتلك الجماعات على أساس أن غاية سعيها هي حماية أعضائها، وهو ما أدى به فيما بعد إلى إعلان <sup>5</sup> أن جماعات المصالح تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي في المجتمعات التي تتزايد فيها أدوار تلك الجماعات. بيد أن ثمة عدداً قليلاً من النظريات يقوم على طرح وجهة نظر معاكسة، مؤداها أن جماعات المصالح تعد قادرة على تحقيق منافع في مجال توفير السلع المجتمعية في حال إخفاق الأسواق في توفير تلك السلع. <sup>6</sup> إلا أن الصورة التي يتم تصوير جماعات المصالح بها في القطاع الخاص -وهي جمعيات الأعمال، والغرف التجارية، والجمعيات المهنية، وغيرها- عادة ما تضيف عليها شكل الساعي إلى بعض جوانب النفع لأعضائها على حساب جماعات أخرى، ومن بين تلك المنافع مختلف صور الدعم، والحماية التجارية، أو التمييز السعري.

التشابه مع سمات النظم الرأسمالية الحديثة، لكنها كانت تفتقر إلى المبادئ الأساسية للعدالة والشفافية. ونتج عنها ظهور أفراد أو مجموعات من أصحاب الأعمال - من أمثلتهم أصحاب الأعمال الذين شكوا ظاهرة احتكار القلة في روسيا- ممن تمكنوا، خلال علاقاتهم الوثيقة مع القائمين على صنع السياسات والأجهزة البيروقراطية بدولهم، من تحقيق ثراء فاحش وتدمير القدرات التنافسية داخل النظم الاقتصادية التي يمارسون أنشطتهم بها.<sup>8</sup>

ويتمثل الدرس المستفاد من عمليات التحول بالأسواق التي شابهها التشوهات، في أن عمليات الإصلاح على مستوى الاقتصاد الكلي - على الرغم مما تنطوي عليه من أهمية في ذاتها- لا تعد كافية في حال غياب إصلاحات مناظرة على مستوى الاقتصاد الجزئي. وفي هذا السياق، تبدو الأهمية الخاصة للعمل على تحسين مناخ الأعمال، على النحو الذي يتيح تحقيق الازدهار لأنشطة القطاع الخاص، وإفساح المجال لجهود ريادية الأعمال، فضلاً عن التمكين من رفع كفاءة عمليات إجراء التعاقدات وتأكيد الحفاظ على حقوق الملكية، وجميعها أمور تسهم في رفع مستويات الإنتاجية، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي في مجمله. فواقع الأمر، أن مناخ الأعمال السيئ لا يسفر فحسب عن إضعاف قدرة الشركات على جذب الاستثمارات، وإنما يقترن أيضاً باضطرار القائمين بأنشطة اقتصادية إلى تكريس جانب كبير من مواردهم -المتصفة أساساً بالندرة- لأغراض تخطي معوقات النظم واللوائح، بدلاً عن توجيه تلك الموارد إلى أنشطة منتجة.

وعلى الرغم من أن الدول المارة بالتحول قد شهدت طلباً متزايداً على إرساء القواعد التي يكون من شأنها ضمان استدامة المناخ الجيد للأعمال، فلم تكن هناك رغبة سياسية لتحقيق تلك المطالب. ولمواجهة هذا الفراغ، كان الأمر يستوجب خلق آليات جديدة

وسعت إلى زيادة حجم الكعكة الاقتصادية خلال صياغات العملية السياسية، بدلاً عن الاقتصار على محاولات الاستحواذ على حصة أكبر من الكعكة على حساب أطراف أخرى.

وتسعى هذه الورقة إلى استكشاف الكيفية التي يتسنى بها للشركات المنضمة إلى جمعيات الأعمال تقديم المعلومات، وتحقيق المساندة السياسية للقواعد واللوائح التي تتيح تحسين مناخ الأعمال. وطرح المعايير العالمية التي يستخدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة، بهدف تعريف جماعات المصالح التي تستهدف تعزيز أنشطة اقتصاد السوق، إلى جانب العملية الرامية لخلق بيئة مواتمة لأنشطة الأعمال في مجال صنع السياسات. كما تلقي الضوء بصورة أكثر إمعاناً على حالتها تعزيز أدوار جمعيات الأعمال في كل من رومانيا وروسيا.

## مشكلة العمل الجماعي

ساد دول وسط وشرقي أوروبا، ودول الاتحاد السوفيتي السابق -قبل دخول مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق- نمط من التقسيم الواضح بين الأطراف المختلفة للنشاط الاقتصادي. إذ كان هناك فئة تتمتع بالقدرة على النفاذ إلى مختلف مكونات النظام، تقابلها فئة تفتقر إلى تلك القدرة، كما كان بمستطاع المنتجين الأقل كفاءة الحصول على معاملة تفضيلية من الناحية القانونية، نظراً لما يرتبطون به من علاقات مع شاغلي المناصب الحكومية. وكانت تلك الأوضاع -بدورها- تنطوي على تعطيل للمفهوم الكلاسيكي المتمثل في اقتصاد سوق يسوده التطبيق العادل للقواعد واللوائح. وتلى ذلك ظهور نظم رأسمالية المحسوبية في الأماكن التي استمر فيها تطبيق أساليب المعاملة الانتقائية فيما يتعلق بتطبيق القواعد واللوائح خلال مراحل التحول إلى اقتصاد السوق. وكانت تلك النظم تبدي بعض جوانب

في مجال حشد التأييد للإصلاحات المؤسسية، نظراً لما تتمتع به من حرية تتمثل في عدم الاعتماد على التمويل الحكومي، فضلاً عما تمتلكه من دوافع أقوى للتعبير عن مصالح أعضائها. ولهذا، تلعب هذه النوعية من الجمعيات دور "صوت أنشطة الأعمال"، الذي يتولى طرح القضايا التي تجابهها الشركات في ممارساتها اليومية، مع اقتراح الحلول الممكنة، وتقديمها للقائمين على صياغة السياسات. وعادة ما تعمل جمعيات الأعمال القائمة على العضوية الطوعية على تطبيق آلية لصنع السياسات الداخلية يتم بمقتضاها توصيف القضايا موضع الاهتمام، ومناقشة كيفية التصدي لها، والعمل على تكوين موقف موحد بشأنها من قبل الأعضاء، ويمكن النظر إلى هذه العملية باعتبارها شكلاً من أشكال الديمقراطية الداخلية. وينتهي الأمر في مسار هذه الآلية إلى مجلس الإدارة، الذي يعد ممثلاً للأعضاء ومعبراً عن مصالحهم. وكثيراً ما يحدث في حال عدم إمكان توحيد مواقف الأعضاء، خاصة في الجمعيات الأكثر اتساعاً -مثل الغرفة التجارية بالولايات المتحدة، أو اتحاد الصناعات بألمانيا- أن تحجم مثل هذه الجمعيات عن التصدي لمسألة معينة، مفضلة تركها للجمعيات العاملة على مستوى قطاع النشاط الاقتصادي<sup>9</sup>.

وحقيقة الأمر، أنه ليس من الصواب إضفاء صبغة واحدة على كافة جماعات المصالح، إذ تختلف أجندات الجماعات المختلفة، الأمر الذي يسفر عن تأثيرات متباينة على المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. ولهذا، ولأغراض التحليل في هذا السياق، يكون من المفيد أن ينصب التركيز على الفئتين الرئيسيتين: جمعيات الأعمال الهادفة إلى تنشيط ممارسات السوق المفتوح، ونظيراتها الرامية إلى إعادة التوزيع. ويتمثل الاختلاف الرئيسي بين الفئتين في أن الفئة الثانية تسعى إلى حماية أعضائها من تأثير

لصياغة السياسات على النحو الذي يؤدي إلى استبدال نظم الاقتصاد الموجه وما يشابهها بمؤسسات تعمل وفق قواعد السوق المفتوح. وقد تطلب ذلك -بصورة جزئية- إدخال تغييرات على المؤسسات السياسية والممارسات التشريعية بشكل يستهدف زيادة الكفاءة، وتحقيق الاستجابة والشفافية، إلا أن الشق الأكبر من قوة الدفع اللازمة لتحقيق الإصلاح وإتاحة المعلومات اللازمة لإرساء القواعد بشكل سليم كان يتعين أن يأتي من مجتمع الأعمال، فقد كان لدى الشركات رغبة جماعية في إيجاد قواعد تتسم بالعدالة والكفاءة في الأسواق التي تعمل بها. لكن هذه الشركات كانت تواجه معضلة المشاركة في عمل جماعي لإنشاء جمعيات للأعمال يكون بمقدورها ممارسة الضغوط اللازمة لخلق بيئة مواتية للأعمال في إطار قواعد السوق المفتوح.

وهنا نلاحظ أن ثمة تمييزاً واضحاً بين جمعيات الأعمال التي تستهدف تنشيط ممارسات السوق المفتوحة، ونظيراتها الرامية إلى إعادة التوزيع. فمن المؤكد أن جمعيات الأعمال لا تمارس جميعها جهود حشد التأييد لعمليات الإصلاح بالسوق المفتوح، إذ إن بعضاً منها يعد -على سبيل المثال- بمثابة أدوات تستخدم من قبل مجموعات من أصحاب الأعمال للاستحواذ على بعض المزايا من الدولة. وواقع الأمر، أن هذه النوعية من جمعيات الأعمال تمثل عناصر إعاقة، لا تيسير، لعمليات الإصلاح الاقتصادي. وفيما يتصل بالأنواع الأخرى من جمعيات الأعمال، ومنها -بصفة خاصة- النماذج القائمة على أساس العضوية الإلزامية، فإنها لا تمتلك الدوافع القوية اللازمة للتصدي للمشكلات المرتبطة بجوانب القصور المؤسسية، إذ تعد بمثابة تنظيمات خدمية ذات طابع شبه حكومي.

ومن منظور آخر، عادة ما تكون جمعيات الأعمال القائمة على أساس العضوية الطوعية أفضل كثيراً

من قبل الممارسين، فإنها تعد بمثابة وسيلة إيضاح تبين ديناميات المشاركة البناءة لجمعيات الأعمال الرامية إلى إرساء سياسات أفضل، وليس إلى ترسيخ الأنشطة الريعية.

### الخطوة الأولى: تحديد الأوضاع القائمة في البداية

ما أهم المعوقات التي تواجه عملية الدخول إلى السوق، وما هي التكاليف الحقيقية لممارسة أنشطة الأعمال؟.. حدد الحقائق من أرض الواقع، وعرف القضايا والمعوقات التي يتعرض لها قطاع ريادية الأعمال. ومن الخيارات المطروحة إجراء مسح ميداني لمناخ الاستثمار القائم. اعمل على نشر هذه النتائج في الصحافة المالية واسعة الانتشار.

### الخطوة الثانية: تحديد النقاط الرئيسية للتغيير

ما الإصلاحات المؤسسية التي تعمل على توليد استجابة من جانب العرض بالقطاع الخاص، وتحقيق النفع لأنشطة الأعمال، وللاقتصاد، وللمجتمع ككل؟.. حينما تقع الأزمات، يكون من الممكن في بعض الأحيان انتهاج سياسات شاملة. وفي هذا السياق، تعد حالة إستونيا مثلاً ممتازاً لحالة دولة قامت بتنفيذ إصلاحات جذرية أسفرت عن تحويل النظام القائم عن طريق إنشاء مجلس للنقد، وعمليات الخصخصة، وإصلاحات ضريبية شاملة. وخلافاً لهذا النهج، تبين الكتابات الحديثة لـ "جانوس كورناي" (János Kornai) أن عمليات الإصلاح التي تتخذ نهج الخطوات المتتابعة - التي شهدها عدد من الدول، بينها المجر - أسفرت أيضاً عن نفس التأثير التراكمي، من خلال التدرج 10. ولهذا، تكون ثمة أهمية لتحديد نوعية التغييرات ذات الجدوى، التي تتيح تحقيق منافع فعلية لريادتي الأعمال، والعاملين، والمواطنين.

المنافسة، عن طريق بعض السياسات، بينها على سبيل المثال، وضع قيود على التجارة، الأمر الذي يترتب عليه تقييد ممارسات السوق المفتوح. وعلى الجانب الآخر، تسعى جمعيات الأعمال الهادفة إلى تنشيط ممارسات السوق المفتوح إلى إدخال تحسينات على أداء الأسواق، عن طريق تعزيز الإجراءات والتدابير التي من شأنها تحسين عمليات إنفاذ العقود، أو خفض تكاليف المعاملات فيما يتعلق بإجراءات تسجيل أنشطة الأعمال. بيد أنه لا يتسنى التحديد المسبق والجازم للمسلك الذي ستتخذه أي من جمعيات الأعمال، لكن من شأن هياكل الحوكمة المطبقة في جمعيات الأعمال، جنباً إلى جنب مع مصالح الشركات الأعضاء بها، تشكيل أنماط المهام التي تضطلع بها قيادات تلك الجمعيات، بمعنى: هل تنحو صوب السعي إلى تعزيز أنشطة ريعية، أم إلى إتاحة الخدمات لأعضائها بأساليب تتوافق وقواعد المنافسة العادلة بالأسواق، أم تدفع في اتجاه إرساء قواعد جديدة لممارسات السوق؟

## بناء أجندة للإصلاح

في كثير من الحالات، تفوق جمعيات الأعمال الهادفة إلى إعادة التوزيع - من حيث العدد والقوة - نظيراتها العاملة في مجال تنشيط الأسواق. ويدعم مركز المشروعات الدولية الخاصة جمعيات الأعمال القائمة على العضوية الطوعية التي تستهدف تعزيز ممارسات السوق المفتوح، ويساعدها على الاضطلاع بدور قاطرة الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا السياق، تعمل أدوات حشد التأييد التي يطبقها المركز على مساعدة تلك الجمعيات في تحديد مجالات اهتماماتها المشتركة، وإتاحة المعلومات لصناع السياسات، ووضع مقترحات الحلول، وتدرج هذه الأدوات في إطار عملية تتكون من سبع خطوات، يطلق عليها اسم أجندة الإصلاح. وعلى الرغم من أن المستهدف هو تطبيق هذه العملية

الحد من المعوقات التي تعترض بدء النشاط، أو إصلاح الإجراءات الجمركية، أو تبسيط الإجراءات الضريبية. ومن الناحية الفعلية، تتطلب صياغة التوصيات المحددة للإصلاح في تلك المجالات توافر القدرة على الابتكار، إلى جانب درجة من الخبرة في مجال تحليل السياسات. كما يتعين أن تكون التوصيات المطروحة محددة قدر الإمكان. ولهذا، يجب على المعنيين بالإصلاح أن يقاوموا الرغبة في اللجوء إلى طرح توصيات مرسلة أو فضفاضة، من نوعية التوصية التي تنص على ضرورة إصلاح النظام الضريبي بصورة جذرية. فهل ينصرف الإصلاح الموصى به هنا إلى: خفض معدلات الضرائب، أم تبسيط إجراءات عملية السداد، أم الإلغاء كلية لأقسام معينة تتضمنها بعض أنواع الضرائب؟

#### الخطوة الخامسة: إدارة التوقعات

يجب على القائمين بالإصلاح وضع أهداف قابلة للتحقق، بحيث يتحقق للجماهير ودوائر الأعمال إدراك أن جوانب الإصلاح أمور قابلة للتنفيذ والإنجاز. ويتطلب تكوين تحالف من جمعيات الأعمال، ومراكز الفكر، وغيرها من المؤسسات، توافر روح العزيمة القائمة على قوة الدفع الذاتي. فالجميع تحدوه الرغبة في أن يشعر بظهور تأثيرات لما يبذله من جهد، وبإمكان تحقيق المزيد من الإنجازات. وفي الأوقات العادية (بمعنى غياب الأزمات، أو تغيرات النظام)، يسهم وضع أهداف محددة لعملية الإصلاح في الحفاظ على قوة الدفع الذاتي تلك. ومن الأهمية بمكان أيضاً التحلي بالواقعية فيما يتعلق بتقدير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف التي يضعها التحالف.

#### الخطوة السادسة: شن حملة لحشد التأييد

يتعين على تحالف الإصلاح شن حملة قوية لحشد التأييد يكون من شأنها التعريف بالأفكار المعقدة، بطرق

ومن الوسائل المأخوذ بها لتحديد عدد من التغييرات الصغيرة التي تؤدي إلى التغيير المنهجي يبرز الأسلوب المعروف باسم أجندة الأعمال الوطنية. وبمقتضى هذا الأسلوب، يجرى تحديد النقاط الرئيسية للتغيير خلال عدد من اجتماعات مجموعات العمل التي يتم عقدها مع ممثلين لمجموعات الأعمال في مختلف أرجاء الدولة. وقد عمل مركز المشروعات الدولية الخاصة مع مجموعات في عدد من الدول -بينها مصر، وبيرو، وروسيا- لتنفيذ هذه النوعية من البرامج.11

#### الخطوة الثالثة: تعبئة جهود العمل الجماعي

يجب أن تحرص جمعيات الأعمال، ومراكز الفكر، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، على التعبئة الهادفة إلى تضافر جهود حشد التأييد للإصلاحات المؤسسية. وفي بعض الدول، تكون جمعيات الأعمال الرئيسية -التي غالباً ما تشمل الغرف التجارية- تحت الإشراف المباشر أو غير المباشر للحكومة، وعلى الرغم من هذا الوضع، عادة ما يتسنى -في جميع الدول تقريباً- تحديد جمعيات مناظرة للقيام بتمثيل مصالح الشركات الأصغر حجماً، والشركات المهمة بالاندماج في النظام العالمي، وغيرها من الشركات التي تسعى إلى ممارسة النشاط في إطار السوق المفتوح. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهد الكثير من الدول في مختلف أرجاء العالم عمليات نشوء وتطور لمراكز فكر، أو مؤسسات لبحوث السياسات العامة، تستهدف إرساء وتطوير اقتصادات قائمة على الديمقراطية، علاوة على قواعد وممارسات السوق المفتوح.12

#### الخطوة الرابعة: استخلاص التوصيات المتعلقة

#### بالسياسة

يجب أن تعمل المجموعات القائمة بأنشطة الأعمال على استخلاص توصيات محددة بشأن السياسات، مثل

جماعات المصالح بالقطاع الخاص في عمليات إصلاح السياسات القائمة على تعزيز أنشطة السوق المفتوح. وقد عمل المركز مع بعض جمعيات الأعمال التي تبدي درجات أكبر من التوجه صوب أنشطة السوق المفتوح، بهدف تنمية قدرات تلك الجمعيات على حل مشكلة العمل الجماعي.

وقد تحقق تدعيم أوضاع وقدرات الجمعيات عن طريق توفير مجموعات من الحوافز الانتقائية التي اتخذت شكل خدمات تقدم للشركات الأعضاء، على نحو يسفر عن استكمال أداء الأسواق، بدلا من إلحاق التشوهات بها. وفي الوقت ذاته، اضطلع المركز بتقديم مساعدات للجمعيات ومراكز الفكر في مجالات إعداد حلول لمختلف جوانب السياسات، وإتاحة المعلومات للقائمين على صنعها، وفي مجال تشكيل التحالفات أيضاً بهدف مساندة الجهود الجماعية لصياغة الحلول.

## رومانيا 13

### مناخ الأعمال

تميزت تجربة رومانيا بالبطء الواضح في مجال إرساء أسس نمو القطاع الخاص، فقد منحت شركات القطاع الخاص صيغة قانونية في عام 1990، لكنها ظلت تواجه بيئة مؤسسية تنطوي على صعوبات جمة. إذ تعرض رواديو الأعمال الناشئون لصعوبات عصفت بمشروعاتهم، كان من بينها: قيود البيروقراطية، والفساد، ومحدودية القدرة على الوصول إلى المعلومات، وعدم تطور الأسواق. وكان القطاع غير الرسمي، يشكل 25% من حجم الاقتصاد. وفي عام 1997، شرعت الحكومة في الإسراع بجهود الإصلاح، متضمنة عمليات الخصخصة. ولكنها ظلت تمارس المعاملة التفضيلية للمشروعات المملوكة للدولة، وبصفة خاصة شركات الصناعات

تتسم بالبساطة والجدابية؛ مما يسهم في تأييد الحجج الداعمة لعمليات الإصلاح. فكل جانب من جوانب إصلاح السياسات ينبغي أن يخضع للبحث المتأن، وأن تجري صياغته بصورة كاملة بحيث تقدم إلى صناعات السياسات، ووسائل الإعلام، والمنتمين إلى فئات التكنولوجيا، والمجتمع الدولي، متضمنًا الحقائق الدالة على جدوى عملية الإصلاح، وما تحققه من صالح للدولة. وقد يستلزم الأمر، تحقيقاً لهذا الغرض، إجراء عمليات بحث وتحليل اقتصادي متقدم. وفي حالات أخرى، قد تبدو المسائل من الوضوح الذي لا يتطلب إجراء مثل تلك البحوث المتقدمة، وإن كانت الحاجة تطل قائمة بالنسبة للبحث والتحليل، وإعداد العروض التوضيحية التي يجب أن تتاح للجمهور. كما ينبغي أن تتولى حملة حشد التأييد استخدام المواد التحليلية، وتحويلها إلى رسائل مبسطة للجمهور، تأخذ بعين الاعتبار جوانب السياسات العملية لصنع القرارات.

### الخطوة السابعة: الإشادة بالقادة ذوي الفعالية

وأخيراً، من الأهمية بمكان الإشادة بالمسؤولين الحكوميين، والقادة السياسيين، وأصحاب الأعمال، الذين يشاركون فعلياً في تنفيذ إصلاحات السياسات. وبينما قد يبدو هذا الأمر منطوياً على قدر من الوضوح، فغالباً ما يجري تجاهل حقيقة أن الساسة وغيرهم يعدون بحاجة إلى التنويه أو الإشادة من جانب جمهور المواطنين بشأن ما يكونون قد قاموا به من أدوار. ففي كل من الديمقراطيات الراسخة والوليدة، تكون الحوافز التي يتطلع إليها صانعو السياسات كي يعملوا على دفع جهود الإصلاح قدماً هي: أصوات الناخبين، والتمويل، وتحقيق الانتشار الإعلامي والجماهيري.

ويتضح من دراسات الحالات التالية -المستتدة إلى نشاط مركز المشروعات الدولية الخاصة في رومانيا وروسيا- المنافع والتحديات المقترنة بمشاركة

العامة، بينما كان تركيز النسبة الباقية منصباً على عدد من المسائل المرتبطة بأوضاع القطاعات التي تمثلها. وبصفة عامة، كان مجتمع الأعمال -متضمناً بعض جمعيات الأعمال- يميل إلى الاعتماد على ممارسة التأثير داخل الدوائر الحكومية، بدلاً عن القيام بحشد التأييد لسياسات بعينها.

### دور جمعيات الأعمال في حشد التأييد

عمل مركز المشروعات الدولية الخاصة، خلال الفترة بين عامي 2000 و2003، على المساعدة في تعزيز دور جمعيات أعمال القطاع الخاص في رومانيا، لتغيير مناخ الأعمال، عن طريق تقوية الجمعيات ذاتها، وتيسير تكوين التحالفات بين الجمعيات، والتمكين من استخدام الأساليب الفنية المعمول بها في مجال حشد التأييد. وفي هذا السياق، قام المركز في عام 2002 بتجميع عدد من شركائه في رومانيا في إطار "حملة الأبواب المفتوحة لحشد التأييد". وتضمنت هذه المبادرة التنسيقية ثلاثة تحالفات كانت تمثل ثلاثة قطاعات اقتصادية مختلفة، حيث قامت بتجميع توصيات تلك القطاعات في شكل وثيقة واحدة للسياسات، وإطلاق حملة مشتركة بشأنها.

وفي سياق هذه الحملة، قامت المجموعات بتحديد ووضع الأولويات لعدد من المسائل العامة، مثل الفساد، والإفراط في فرض اللوائح والإجراءات، وحرية تداول المعلومات، وغياب الشفافية. كما عملت كل من التحالفات الثلاث على تحديد المسائل ذات الصلة بالقطاعات التي يمثلها كل منهم، ووضع الأولويات لكل منها. فعلى سبيل المثال، أبدت الشركات العاملة في قطاع السياحة اعتراضاً على فرض ضريبة على السياحة بنسبة 3٪، إضافة إلى ضريبة القيمة المضافة البالغة نسبتها 19٪، كما أعربت الشركات عن رغبتها في أن تعمل الحكومة على

الثقيلة التي تفتقر إلى الكفاءة، على حساب شركات القطاع الخاص الأصغر حجماً. وفي ظل تلك الأوضاع، ظلت شركات القطاع الخاص تواجه منافسة غير عادلة من جانب الشركات المملوكة للدولة، إذ غالباً ما كان ذلك القطاع يتمتع بأوضاع احتكارية في مجالات الحصول على المعلومات، والمواد الخام، والطاقة. وبهذا، صارت رومانيا بمثابة "المثال الأوضح للمخاطر لسياسات المصالح الخاصة".

وفي هذا السياق، وانحرافاً عن المسار الهادف إلى ترتيب الأوضاع لتمكين ريادة الأعمال من العمل بحرية وتحقيق الأرباح، ظلت سياسة حكومة رومانيا تتجه نحو إصدار التشريعات التي تمنح امتيازات للمصالح القائمة، الأمر الذي أسفر بدوره عن عرقلة للعملية الديمقراطية، والنيل من مصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يكافح أصحابها لإيصال أصواتهم إلى دوائر صنع السياسات.<sup>14</sup>

وإزاء تلك الأوضاع، تم تشكيل تجمع من جمعيات الأعمال المستقلة لممارسة الضغوط على الحكومة بهدف إلغاء القوانين المقيدة، أو المتعارضة، وصياغة قوانين وسياسات جديدة يكون من شأنها تحقيق النمو والانتعاش لاقتصاد السوق وأنشطة ريادة الأعمال. ولكن الجمعيات التي شكلت التجمع كانت تعاني حالة من الانقسام لم يتسن معها المضي قدماً في طرح القضايا المرتبطة بمصالحها المشتركة، كما عانت ضعفاً نتج عن المنافسة التي كانت تواجهها من جانب الغرف التجارية الأقدم نشأة، والتي كانت تميل إلى مؤازرة مواقف الشركات المملوكة للدولة. وبناء عليه، قام مركز المشروعات الدولية الخاصة في يوليو 2000، بإجراء عملية تقييم لتشخيص حالة أكثر من 200 جمعية أعمال. وقد أظهر التقييم أن أكثر من 60٪ من الجمعيات لم يكن لديه سوى قدر ضئيل -إن وجد في الأساس- من الإسهامات في مجال السياسات



توليد ضغوط على صناعات السياسات كي يعملوا على الاستجابة لمجموعات التوصيات التي تصدر عن مجتمع الأعمال، التي تستند إلى خلفية من المعلومات اللازمة، كما تصدر عن جهات ممثلة للقطاع. وتصاغ بالشفافية الواجبة، استهدافاً للمصالح العريضة للاقتصاد.

### النتائج

أسفرت جهود حشد التأييد التي قامت بها جمعيات رجال الأعمال، في إطار حملة الأبواب المفتوحة، عن إصدار رومانيا لقانون حرية تداول المعلومات. كما قدم عدد من الوزارات مبادرات للحد الممنهج من المعوقات البيروقراطية التي لا ضرورة لوجودها. كما وافقت وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إعداد خطة استراتيجية لرفع تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وجرى إدخال 13 تعديلاً على قانون العمل برومانيا، وفقاً لما تضمنته التوصيات الموضوعية من قبل لجنة من الخبراء، كانت قد عقدت مجموعة من جلسات الاستماع العامة، ثم قدمت توصياتها إلى وزير العمل. وإذا ارتأى الوزير أن التوصيات تعد مقبولة من حيث المبدأ، فقد شكل مجموعة عمل من القطاع الخاص تولت تحليل أقسام القانون، كخطوة سبقت المضي قدماً في تنفيذ التوصيات. ومن ناحية أخرى، نجحت التحالفات التي تشكلت لكل من القطاعات الاقتصادية في الحصول على موافقات بشأن كثير من التعديلات التي أوصت بها.

فوافقت وزارة السياحة على إنشاء مكاتب إقليمية لتشغيل السياحة، أسهمت خلال عام من تكوينها في توليد مئات الآلاف من الدولارات نتيجة لما اضطلعت به من نشاط. كما ألغيت في يونيو 2003 الضريبة الإضافية التي كانت مطبقة - بنسبة تبلغ 3% - على الشركات العاملة في قطاع السياحة. وقدمت الحكومة تشريعاً - تمت الموافقة عليه - لإنشاء ثلاث مناطق

إنشاء مكاتب إقليمية لتشغيل السياحة. بينما طالب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإنشاء منطقة مجهزة لمشروعات تكنولوجيا المعلومات. أما قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة، فقد أعرب عن قلقه إزاء معدل الضريبة المرتفع (21%)، وإزاء رسوم التصدير أيضاً، كما طالب بإصدار قانون للعمل يتصف بتحقيق العدالة لكل من العامل وصاحب العمل. وبصفة عامة، قام كل تحالف بعرض أجندته التشريعية في مؤتمر صحفي ضم أعداداً من كبار المسؤولين بكل من القطاع الحكومي ومجتمع الأعمال.

كما بادرت التحالفات آنذاك بإجراء حملات لحشد التأييد على المستوى الشعبي، خلال جولة غطت عشر مدن، بهدف كسب التأييد للأجندات التشريعية. ولم تسفر جولة حشد التأييد عن تولد قدر كبير من التوجهات الإيجابية لدى الدوائر الصحفية فحسب، وإنما أسهمت أيضاً في إقناع عدد كبير من المسؤولين الحكوميين بأن هناك ثمة إمكانية للحصول على التأييد الشعبي لجهود الإصلاح الهادفة إلى تنشيط الاقتصاد. وقد نجحت حملة الأبواب المفتوحة في الحصول على توقيعات لما يزيد على ألف شخص من قادة الأعمال، إلى جانب أربعين من المنظمات المؤيدة والداعمة، بحجم إجمالي للعضوية قوامه ثلاثة آلاف عضو. وفي غمار المتابعة التي جرت خلال جولة حشد التأييد، خصصت التحالفات أياماً للاحتفال بجهود حشد التأييد في عامي 2002 و2003، أمكن خلالها لعدد يقارب 300 مشارك من مجتمع الأعمال مقابلة مسؤولين حكوميين، وحضور جلسات استماع عامة. وقد أسهمت تلك الفعاليات في إلقاء الضوء على أهمية إشراك المواطنين في عملية صناعة القرارات المتعلقة بالسياسات العامة، وإضفاء الشفافية على التشريعات، وتحقيق حرية تداول المعلومات، وضمان المساءلة بالقطاع الحكومي. كما ساعدت الحملة على

## روسيا 15

## مناخ الأعمال

منذ عام 2002، كان "مركز البحوث الاقتصادية والمالية" (Center for Economic and Financial Research) في موسكو، يضطلع بقياس العقبات التي تواجه الشركات في غمار ممارستها لأنشطتها. وكان المركز يتولى إصدار تقارير منتظمة عن الفجوة القائمة بين ما تنص عليه القوانين من جانب، وما يتعرض له ريادة الأعمال خلال التعامل مع الهيئات الحكومية من جانب آخر. ووفق ما يتضح من الجدول التالي، يبدو أن القول الروسي المأثور: "ثق، ولكن تحقق" لا يزال سارياً. فالاختلاف بين القانون كما يرد على الورق، وتطبيقه في الحياة اليومية، يماثل الاختلاف بين جهود الإصلاح الناجحة، والمظهر الزائف للإنجاز، دون مضمون حقيقي.

وفي عام 2003، حددت "غرفة التجارة والصناعة بالاتحاد الروسي" (Chamber of Commerce and Industry of the Russian Federation) عدداً من المشكلات

للأنشطة التكنولوجية، وجرى خفض الضرائب على مرتبات العاملين في أنشطة تكنولوجيا المعلومات؛ مما أدى -خلال 18 شهراً- إلى زيادة فرص العمل في شركات تكنولوجيا المعلومات الرومانية بأكثر من 1500 فرصة جديدة. كما نجح التحالف المعني بالصناعات التحويلية في الحصول على تعديلات قانون العمل التي كان يسعى إلى استصدارها.

وقد نجم عن عمليات الإصلاح التي تحققت بفضل جهود حملة الأبواب المفتوحة خلق 2850 فرصة عمل جديدة، وتحقق نمو اقتصادي بلغت قيمته 10 ملايين دولار، إضافة إلى ما تضمنه أثر خفض الضرائب على شركات السياحة وتكنولوجيا المعلومات. فخلال العام 2002-2003، ارتفعت الأجور في صناعة تكنولوجيا المعلومات بنسبة تقارب 38٪، بينما بلغت النسبتان المناظرتان في قطاعي السياحة والصناعات الخفيفة 28٪ و18.6٪، على التوالي. ونوه خبراء الصناعة بأن تلك الزيادات جاءت نتيجة التعديلات التي جرى إدخالها على القوانين، التي اندرج الكثير منها ضمن مقترحات تحالفات حملة الأبواب المفتوحة.

## فجوة الواقع في روسيا

البند	النص القانوني	الواقع
تسجيل الشركة	5 أيام	26-29 يوماً
كلفة التسجيل	2000 روبل	4692 روبل
عدد المكاتب المطلوب زيارتها	مكتب واحد	ثلاثة مكاتب
كلفة الترخيص	لا تتجاوز 1000 روبل	16600 روبل

الهيكل ذات التوجه نحو اقتصاد السوق، كما أظهرت معدلات أعلى من حيث أنشطة الاستثمار.

وقد تشكلت تحالفات ضمت مراكز فكر محلية، وجمعيات أعمال، ومنظمات بالمجتمع المدني تجمعها توجهات مشتركة، وتستهدف تحسين مناخ الأعمال. وباستخدام أسلوب مجموعات العمل، تم إعداد أجنادات أعمال على المستوى الإقليمي، شملت ثمانية من الأقاليم الروسية. وفي هذا السياق، كان المشاركون من كل إقليم يعملون في شكل مجموعات صغيرة مع أقران لهم من الإقليم ذاته؛ بهدف تحديد المعوقات المشتركة والأهداف الإنمائية الرئيسية. وتلى ذلك وضع خارطة للتحالفات الاستراتيجية اللازمة للتصدي لكل من القضايا المطروحة على حدة. وتضمنت الأجنادات الإقليمية التي انتهوا إليها، تحديداً واضحاً لعدد من المعوقات، ومقترحات بالغة التحديد أيضاً لجوانب الإصلاح اللازمة للتغلب على تلك المعوقات.

## النتائج

تشير النتائج التي تحققت إلى البرهنة على القوة التراكمية للعمل الجماعي. إذ انخفض الكثير من المعوقات الإدارية بعد قيام محافظ إقليم "كراسنودار" (Krasnodar) بتوقيع قرار بإنشاء نظام النافذة الواحدة، بهدف تبسيط الإجراءات المتعلقة بالأراضي. وعلى الرغم من أن عدد المستندات المطلوبة ظل على ما كان عليه (20 مستنداً)، فقد انخفض الوقت اللازم لمراجعة المستندات من فترة كانت تتراوح بين 6 و24 شهراً إلى ما يتراوح بين شهرين وستة أشهر. كما وقع محافظ إقليم "خاباروفسك" (Khabarovsk) قراراً مماثلاً في 30 نوفمبر 2003، نص على تطبيق نظام النافذة الواحدة لجميع عمليات التسجيل اللازمة للمشروعات الصغيرة، وترتب على ذلك القرار تقليل الوقت المستغرق في إجراءات التسجيل من 30 يوماً إلى

المشابهة. إذ خلصت إلى أن المعوقات المرتبطة بعمليات التسجيل، ومنح التراخيص، والشهادات، فضلاً عن تعقد القوانين واللوائح الضريبية، كثيراً ما تحول دون البدء في ممارسة أنشطة الأعمال، الأمر الذي يسفر عن "الهروب" إلى القطاع غير الرسمي، أو حتى إلى إغلاق النشاط كلية. كما نتج عن كثرة التغيير في القوانين مفاقمة ظاهرة المواجهة بين مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والهيئات الحكومية المسؤولة عن أعمال الرقابة والمراجعة المالية والنظر في قضايا التصالح. فقد كان العاملون بتلك الهيئات يحصلون على رشوى من أصحاب الأعمال، الذين وجدوا -بدورهم- أن أشكال المعالجة القانونية لأوضاعهم صارت تفتقر إلى الكفاءة إلى حد كبير. وعلى جانب آخر، كانت حقوق الملكية تعاني أوضاعاً غير مستقرة، فعلى الرغم من خصخصة أعداد كبيرة من المصانع والمباني، ظلت الأراضي المقام عليها تلك المنشآت مملوكة للسلطات الإقليمية أو البلديات، بنية الإبقاء على صورة من صور تدفق الإيرادات لتلك السلطات، ممثلة في شكل إيجارات.

## دور جمعيات الأعمال في حشد التأييد

ظهر خلال عقد التسعينيات المئات من الجمعيات والغرف التجارية القائمة على العضوية الطوعية. ووفقاً لنتائج مسح استطلاعي للجمعيات أجراه "بايل" Pyle 16، تبين أن تلك الجمعيات تقدم طيفاً بالغ التنوع من الخدمات الهادفة إلى تعزيز أوضاع السوق المفتوح. من بينها: الخدمات المرتبطة بأنشطة الابتكار والاستثمار، وحرية تداول المعلومات، والتدريب والتوظيف، وتشيط حركات التجارة. 17 ومقارنة بالشركات غير الأعضاء في الجمعيات أو الغرف التجارية ذات العضوية الطوعية، تبين أن الشركات الأعضاء بتلك الغرف والجمعيات كانت أكثر ميلاً نحو الاشتراك في عمليات إعادة

الاقتصاد المؤسسي الجديد، ومنهم "دوجلاس نورث" Douglass North.19 إذ بينما تتوافر الأدوات اللازمة للتعرف على المؤسسات الجيدة -وهي المؤسسات التي ينبغي أن تتواجد بالدولة كي تحقق نمواً اقتصادياً سليماً- فلا يزال الإلمام ضعيفاً بالكيفية التي تنشأ بها مثل تلك المؤسسات، أو بالأساليب الواجب اتباعها لتميتها.

وبوسع جمعيات الأعمال أن تلعب دوراً أساسياً في عملية ومسار التنمية المؤسسية في بعض الاقتصادات التي تشهد مراحل الانتقال. وتبين تجربة مركز المشروعات الدولية الخاصة في أكثر من مائة دولة، أن ثمة ضرورة للمزج السليم بين التجربة العالمية والمعرفة المحلية عند القيام بعمليات الإصلاح المؤسسي. فالتركيز على الواقع المحلي ينطوي على أهمية كبيرة؛ نظراً لأن ظروف وأوضاع اللاعبين الأساسيين في بداية عملية الإصلاح عادة ما تختلف فيما بين الدول، فلا توجد دولتان متماثلتان من حيث الموارد المتاحة، أو الترتيبات المؤسسية، أو القدرات التي تمتلكها القيادات، أو الأطراف اللاعبة بالقطاع الخاص.

كما أنه لا يوجد تطابق بين سمات وأوضاع جمعيات الأعمال المختلفة. وعليه، فإن ما خلص إليه أولسن من أن جماعات المصالح قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي ليس بالضرورة استنتاجاً خاطئاً. بيد أنه لم يطرح سوى جانب واحد من المعادلة، أما الجانب الآخر فيتمثل في أن المشكلات التي تكتنف جهود العمل الجماعي يمكن حلها بأساليب تكمن في جهود تعزيز أدوار السوق، حيث تكون النتيجة النهائية هي تحسين مناخ الأعمال، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة بالسوق لتوليد الثروات. وتؤكد النتائج التي خلص إليها "بايل" 20 Pyle، و"مارير" 21 Marer أن بمقدور جمعيات الأعمال إحداث تأثيرات إيجابية على عملية تنمية الأسواق.

ما يتراوح بين 7 و15 يوماً. ونجح "تحالف بريمورسك" (Primorsk Coalition) في تخفيض عدد المستندات المطلوبة لتسجيل الشركات من 7 مستندات إلى مستند واحد فقط، واقترن ذلك بانخفاض في الوقت اللازم للتسجيل من 40 يوماً إلى سبعة أيام. كما تحققت أنواع مماثلة من الإصلاحات في مجالات الفحص والتفتيش، وتداول المعلومات، وحقوق الملكية والتأجير، والنواحي المالية، والضرائب، وتنمية القدرات، والخدمات. وتمثل أثر تلك الإصلاحات في نمو بلغت نسبته 45% في حجم العضوية بالتحالف خلال فترة المشروع، فمع المضي قدماً في تنفيذ سياسات الإصلاح، كان آخرون يتبينون الآثار الإيجابية للإصلاح مما دفعهم للانضمام إلى تلك الجهود.

وتم تضمين التوصيات التي صدرت عن التحالفات في قانون فيدرالي جديد، وقعه الرئيس "بوتن"، بشأن النظم الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبمقتضاه تم تخفيض قائمة الأنشطة التي تتطلب الحصول على تراخيص لإنشائها من 125 إلى 103 أنشطة، علاوة على مد حماية حقوق الملكية، وإعطاء ريادي الأعمال الحق في الاعتراض على نتائج عمليات الفحص والتفتيش التي تقوم بها الأجهزة المعنية بالدولة، وضمن حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غمار المنافسة على التعاقدات التي تطرحها أجهزة الدولة. وبصفة عامة، تزايد الإدراك والقبول للدور البناء الذي يلعبه مجتمع الأعمال في عملية صنع السياسات.

#### الخلاصة

خلال الكلمة التي ألقاها "داني رودريك" (Dani Rodri)، بـ "جامعة هارفارد" (Harvard University)، طرح سؤالاً بالغ الأهمية: "ما الكيفية التي يتسنى بها الاستحواذ على المؤسسات الجيدة؟" 18، معبراً بذلك عن القلق الذي يعتري الباحثين والخبراء بمجال علم

والمؤسسات الممثلة لهم، بدلاً عن تحقيقه باتباع نظام التخطيط المركزي. 22 كما يتطلب نجاح عمليات الإصلاح وجود أطراف بالقطاع الخاص تتمتع بروح المسؤولية، إذ تلعب أخلاقيات العمل، وقواعد السلوك، وصفات القيادة، أدواراً بالغة الأهمية في تحقيق التزام الشركات بقواعد القانون، حيث يتمثل المردود النهائي لذلك في وجود بيئة مواتية لمجتمع الأعمال لها سمات الاستقرار، والتنافسية، والقدرة على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. وفي هذا السياق، تعد جمعيات الأعمال، المستندة إلى العضوية الطوعية، بمثابة قاطرة أساسية يتسنى عن طريقها لقيادات مجتمع الأعمال، الملتزمة بالسلوك والقواعد السليمة، العمل على تحقيق تلك المصالح الأوسع نطاقاً.

وهناك معركة بين المجموعات الهادفة إلى تعزيز دور السوق، ونظيراتها التي ينحصر سعيها في تحقيق أنواع من المكاسب الربعية. فوفقاً للطرف الذي يحوز السبق في سياق توجيه سياسة الإصلاح، يكون التأثير وتحديد المصير الاقتصادي للدولة المعنية. وحينما تتحقق الهيمنة للمنظمات الساعية للمكاسب الربعية -حسبما تشير إليه توقعات "أولسن" (Olson) استناداً إلى الدراسات التي أجريت عن ظاهرة الاستحواذ على أجهزة الدولة- تكون النتائج هي الفساد الإداري والمالي، وضعف أوضاع الحوكمة، ورأسمالية المحسوبة. وعلى الجانب الآخر، إذا ما تحقق النجاح للمنظمات الهادفة لتعزيز السوق المفتوح في خلق مناخ موات للأعمال -خلال عملية لصنع السياسة تقوم على المشاركة، وتتطلب من قاعدة النظام إلى قمته- فإن الفرص تتعاظم لتحقيق نمو اقتصادي في الأجل الطويل.

## هوامش

1. Stigler, 1971
2. Peltzman, 1976
3. Hellman et al., 2000a: أنظر أيضاً.
4. Olson, 1965
5. Olson, 1982
6. Doner and Schneider, 2000: على سبيل المثال. Schneider, 2004.
- 7 Johnson et al., 2000: Svejnar, 2002
- 8: للمزيد من المعلومات حول مفهوم الاستحواذ على الدولة، انظر: Hellman et al., 2000b.
- 9: ربما ينظر إلى التعريف أعلاه باعتباره "النوع الأمثل" بالمعنى وللمزيد من (Max Weber) "الذي استخدمه" ماكس ويبر: المعلومات عن النماذج المختلفة للغرف التجارية الوطنية، انظر Pilgrim and Meier, 1995
10. János Kornai, Presidential Address" المقدم في المؤتمر الرابع عشر للجمعية الاقتصادية الدولية في مراكش، المغرب، 29 أغسطس 2005
- 11: يتاح الدليل الإرشادي لأجندة الأعمال الوطنية بالموقع التالي: [www.cipe.org/publications/papers/pdf/NBAGuidebook.pdf](http://www.cipe.org/publications/papers/pdf/NBAGuidebook.pdf)

ومن الأهمية بمكان، المزج بين السياسة والاقتصاد لضمان نجاح عمليات إصلاح السوق، فالافتقار إلى الرغبة السياسية لإجراء الإصلاحات، إلى جانب ضعف آليات الحوكمة، يكون من شأنهما الحد من فرص تحقيق الصور التقليدية للإصلاح الاقتصادي، أو تثبيت أوضاعها على النحو الذي تقول به النظرية الاقتصادية. وتمثل الحوكمة الديمقراطية جزءاً أساسياً في صياغة السياسات، وتنفيذ التغييرات المنشودة، فالسير على طريق الحوكمة الديمقراطية يؤدي إلى عملية تتميز بالشفافية في مجال صنع السياسات، حيث يتحقق تدفق المعلومات اللازمة للقائمين على صياغة السياسات من الأطراف الفاعلة في الميدان الاقتصادي، كما يضمن ممارسة المساءلة للأفراد -سواء كانوا من المسؤولين بالجهاز الحكومي، أو بالقطاع الخاص- عما يقومون به من أعمال. وتتمثل مزايا الديمقراطية مقارنة بالنظام السلطوي، في أن إرساء قواعد اقتصاد السوق يتحقق عن طريق أدوار اللاعبين بتلك السوق، من خلال التنظيمات

وغيرهم من المهتمين بالقضايا ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بتتمة الديمقراطية.

ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع:  
www.cipe-arabia.org أو www.cipe.org

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها -على مدى 25 عاماً- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب.

12. McGann and Weaver, 2000 انظر.

13. Anton, 1994; Anton, 1998; Center for International Private Enterprise, 2003; CIPE, 2005; Greco and Pascal, CIPE, 2006.

14. Anton, 1998: 23

15. Center for Economic and Financial Research, 2005; Pomeranz, 2004; Pyle, 2005; CIPE, 2006

16. Pyle, 2005

17. Pyle, 2006. انظر أيضاً.

18. Rodrik, 2000

19. North, 2003

20. Pyle, 2006

21. Marer, 1999

22. يركز الجانب الأكبر من علم الاقتصاد المؤسسي الحديث، على (Douglass North) و (Ronald Coase) بدءاً من هذه المشكلة المتصلة بكيفية وضع نظم التغذية المرتدة والمساءلة، بهدف خلق الحوافز المؤدية إلى صياغة سياسة اقتصادية سليمة (North, 1990).

الآراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح، و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط:

• نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة.

• إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي": خدمة على الإنترنت يقدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة لنشر للمقالات الإلكترونية. تطرح تلك الخدمة مقالات معمقة موجهة إلى شبكة من صناع السياسات، وقادة الأعمال، والإصلاحيين المدنيين، والأكاديميين.